تقرير البورصة اليومي

تنوع عمليات الشراء يدفع السوق لمواصلة النشاط بقوة

دخل سوق الكويت للأوراق المالية تحديا جديدا خلال جلسة تداولات أمس بعد أن اكتست جميع مؤشراته باللون الأخضر متألقا ومستكملا هدفه نحو 6500 نقطة بعد أن تجاوز حاجز 6300 نقطة كما توقعنا في تقريرنا الأسبوعي يوم الأحد الماضي، وشهدت قاعة تداول السوق أمس حضورا غير طبيعي من المتداولين بعد أن جذبهم اللون الأخضر للمؤشرات منذ بداية الجلسة وسط حالة من التفاؤل حول وضعية السوق الايجابية والتحرك نحو الأفضل خاصة بعد أن عادت الشركات القيادية إلى ساحة التداول وبقوة من خلال سهم «الوطني» الذي يعد نجم التداولات خلال جلسة تداولات أمس حيث دفع أغلب الأسهم نحو الصعود وتغيير مراكز العملاء من أسهم الشركات التي لم تعلن حتى الآن عن نتائجها إلى الشركات التي أعلنت عن نتائجها السنوية التي يتوقع لها تحقيق عائد جيد.

في حين ان هناك العديد من الأسهم شهدت رواجا واسعا مثل سهم «اعيان» الذي ستعقد عموميته يوم الخميس الماضي وسط توقعات بتوزيع 5٪ نقدا على المساهمين الأمر الذي دفع العديد من حاملي السهم إلى الاحتفاظ به لمدة أطول.

وفى السياق ذاته، شهدت الأسهم الرخيصة تحركات نشطة بقيادة سهم «بتروجلف» الذي كان وقود الشرارة الأولى لتحرك الأسهم الرخيصة على مدار الجلسات الماضية بالإضافة إلى سهم «المستثمرون» الذي شهد عمليات جني أرباح واسعة النطاق عليه أمس.

وحول أهم الأسباب التي ساهمت في دعم مؤشرات السوق على مدار الجلسات الماضية نجد انها تتمحور حول الانتعاشة التي تشهدها الأسواق الخليجية والعالمية في الوقت الحالي الأمر الذي انعكس بالإيجاب ولو بشيء بسيط على نفسيات المتداولين وجعلهم أكثر إقبالا على الحضور والتداول وإعطاء المزيد من الزخم للسوق وعدم الالتفات إلى الوضع السياسي الداخلي وبداية الاستجوابات ونهاية شهر العسل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فجميعها عوامل إيجابية ساهمت في دفع حركة الأسهم داخل السوق وتصعيد جميع مؤشراته وتحقيق نمو ملموس خلال فترة لم تتجاوز 35 يوما، لذا فإنه من المتوقع ان يستكمل السوق نشاطه على مدار الجلسات المتبقية من الأسبوع الجاري وسط عمليات جني أرباح على الأسهم الرخيصة والتحول إلى القيادية لإعطاء المزيد من الزخم للسوق خلال الفترة المقبلة وسط عمليات دعم متوقعة للمحفظة الوطنية خاصة مع اقتراب السوق من حاجز 6500 نقطة.

وحول حركة مؤشرات السوق فقد شهدت نموا في أدائها، حيث نجح المؤشر السعري أن ينهي تعاملاته على ارتفاع نسبته 0,56٪ بإقفاله عند مستوى 6309,86 نقاط رابحا ما يقرب من 35 نقطة بالغا أعلى مستوياته منذ أكثر من 8 أشهر، وأنهى المؤشر الوزني الجلسة على نمو نسبته 0,3٪ بإقفاله عند مستوى 431,28 نقطة رابحا 1,3 نقطة، فيما ارتفع مؤشر كويت 15 في نهاية التعاملات بنسبة 0,18٪ بإقفاله عند مستوى 1038,17 نقطة رابحا 1,84 نقطة.

وبلغ حجم تداولات السوق 633,97 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 393,86 مليون سهم في الجلسة السابقة، بارتفاع بأكثر من 60٪، علما بأن كميات أمس هي الأنشط في السوق منذ 9 أشهر، وبلغت قيمة تداولات السوق نحو 51,01 مليون دينار مقابل 27,81 مليون دينار تقريبا في الجلسة الماضية، بارتفاع بحوالي 83,4٪، علما بأن القيم هي الأنشط في البورصة منذ شهر ونصف تقريبا، أما الصفقات فبلغ عددها عند الإغلاق 8795 صفقة مقابل 6535 صفقة في الجلسة السابقة، بارتفاع بحوالي 34,6٪.

وحول حركة الأسهم فقد تصدر سهم «المستثمرون» قائمة أنشط تداولات أمس على مستوى الكميات والصفقات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية التعاملات 108,4 ملايين سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 705 صفقات حققت قيمة تداول بحوالي 2,31 مليون دينار، مع تراجع للسهم بحوالي 4,6٪، وجاء سهم «وطني» على رأس قائمة أنشط قيم التداول في نهاية التعاملات، حيث بلغت قيمة تداولاته 8,7 ملايين دينار تقريبا تحققت بتنفيذ 60 صفقة على نحو 8,9 ملايين سهم، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1٪ تقريبا.

وبالنسبة لقطاعات السوق فقد ارتفعت مؤشرات 7 منها تصدرها قطاع المواد الأساسية بنمو نسبته 1,97٪، فيما تراجعت مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها قطاع التكنولوجيا بانخفاض نسبته 1,57٪، بينما استقرت مؤشرات القطاعين المتبقيين عند نفس مستويات اقفالاتهما السابقة.

● محمود فاروق

أرقام ومؤشرات

34.95
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,56٪.

1.84
نقطة انخفاض مؤشر كويت 15 بنسبة 0,18٪.

633.9
مليون سهم تم تداولها بقيمة 51 مليون دينار.

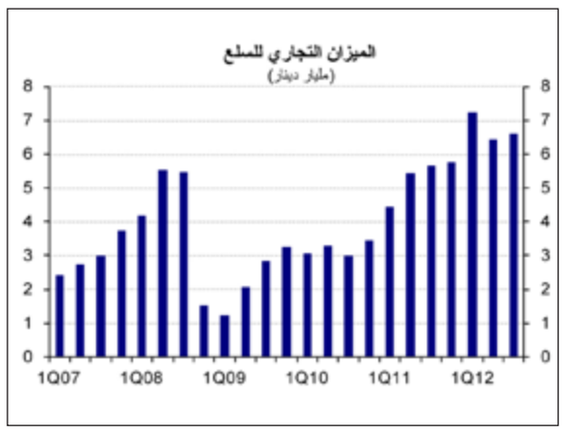

يمثل 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي

«الوطني»: ارتفاع الفائض التجاري للكويت إلى 6,6 مليارات دينار في الربع الثالث من 2012

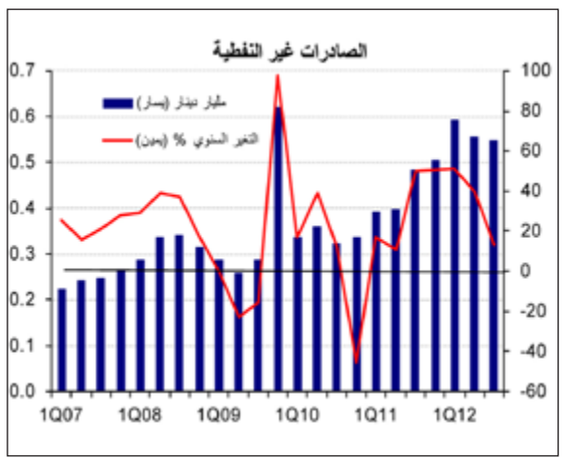

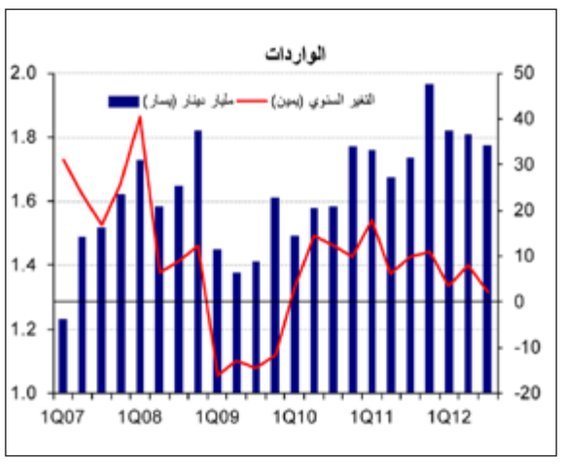

قال بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية حول التجارة الخارجية ان الفائض التجاري للكويت حقق ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 6,6 مليارات دينار في الربع الثالث من 2012، لكنه ظل دون المستوى القياسي الذي سجله في الربع الأول من العام ذاته والبالغ 7,2 مليارات دينار.

وعزى «الوطني» هذا الفائض والذي بلغ نحو 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012، إلى استمرار قوة صادرات النفط وضعف الواردات، متوقعا أن تكون ارتفاعات الفائض في الأشهر الأخيرة من العام الماضي قد جاءت محدودة بفعل انخفاض أسعار النفط ونمو الواردات الناجم عن نمو القطاع غير النفطي.

من جهة أخرى، حققت إيرادات الصادرات النفطية ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 7,8 مليارات دينار في الربع الثالث من العام 2012، مقارنة مع 7,7 مليارات دينار في الربع السابق، حيث ارتفعت صادرات النفط بنحو 13٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك على نحو أكبر من المتوقع نظرا إلى ارتفاع الانتاج النفطي بواقع 9٪ وانخفاض أسعار خام التصدير الكويتي بواقع 0,3٪ خلال الفترة نفسها.

ورجح «الوطني» أن تشهد إيرادات الصادرات النفطية انخفاضا هذا العام في ضوء التوقعات بتراجع أسواق النفط والأسعار.كما شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضا طفيفا بمقدار 0,1 مليار دينار لتصل إلى 0,5 مليار دينار في الربع الثالث من 2012، نتج ذلك عن انخفاض الإيرادات من السلع معادة التصدير، والذي غلب على تحسن صادرات منتجات الإيثيلين والأسمدة المصنعة وغيرها من المنتجات، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، فقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بواقع 13٪ على خلفية ارتفاع إيرادات الصادرات من منتجات الإيثيلين.

وفي الوقت ذاته، استمرت قيمة الواردات في الانخفاض لتصل إلى أقل من 1,8 مليار دينار في الربع الثالث من 2012، منخفضة بذلك عن مستوى 2,0 مليار دينار الذي بلغته في الربع الرابع من 2011، كما تباطأ معدل النمو السنوي في الواردات إلى 2٪ في الربع الثالث، وهو أبطأ معدل له في السنوات الثلاث الأخيرة.

وقال «الوطني» ان الضعف في الواردات قد يعكس النشاط الاقتصادي المحلي، لافتا الى امكانية ارتفاعها خلال العام الحالي في حال تحقيق تقدم في تنفيذ خطة التنمية.

السميط: 300٪ تغطية الديون غير منتظمة السداد

«الأهلي» متفائل بتمويل مشاريع تنموية في 2013

عبدالله السميط

قال رئيس المديرين العامين في البنك الاهلي الكويتي عبدالله السميط ان المخصصات التي حجزها البنك ارتفعت الى 41 مليون دينار في نهاية 2012 من 25 مليون دينار في نهاية 2011 وبلغت مخصصات الربع الرابع نحو 17 مليون دينار.

وأوضح السميط في مقابلة مع «العربية.نت» ان تغطية الديون غير منتظمة السداد بلغت 300٪ بينما بلغ حجمها 114 مليون تشكل نحو 5٪.

وكان البنك اعلن عن نتائجه المالية السنوية حيث حقق أرباحا بلغت 30 مليون دينار تقريبا في نهاية 2012 مقارنة مع نحو 50 مليون دينار في نهاية 2011 بنسبة تراجع بلغت 40٪ تقريبا.

وقال السميط ان البنك استطاع ان يحقق أرباحا تشغيلية بلغت 80,4 مليون دينار خلال 2012 بالمقارنة مع أرباح قدرها 79,6 مليون دينار في عام 2011.

وأضاف السميط أن النتائج في الربع الرابع تأثرت بشكل طفيف بانخفاض الفائدة.لكن أرباح العام الماضي تأثرت بالبيئة التشغيلية الصعبة في الكويت كما انه كانت هناك توقعات متفائلة بمشاريع تنموية كبرى لم تنطلق في العام الماضي. وبالنسبة لعام 2013، قال السميط ان البنك متفائل بالسنة الجديدة، فهناك توافق حكومي برلماني بخصوص مشاريع التنمية الكبرى، وان البنك يتطلع الى المشاركة في عمليات التمويل بشكل كبير في هذه المشاريع. وكان البنك قال في بيان صحافي صدر عنه في وقت سابق ان معدل كفاية رأس المال 27,7٪ بالمقارنة مع 25,1٪ في عام 2011، وهو يعتبر الأعلى في قطاع البنوك في الكويت، كما أوصى مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية للبنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 6٪ من القيمة الاسمية للسهم وأسهم منحة مجانية بنسبة 7٪.

الفلاح: وضع نظام لحوكمة الشركات ضروري لتجنيب المخاطر المستقبلية

صالح الفلاح

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال صالح الفلاح في مقابلة مع «قناة العربية» ان تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية يأتي على رأس الملفات التي توليها الهيئة اهتماما خاصا حيث قطعت شوطا كبيرا مع المستشار المالي HSBC، وقد طلبت من وزير التجارة ان يتم تأسيس شركة خاصة بمرسوم قانون لتملك شركة البورصة الكويتية.

وأضاف ان وضع نظام لحوكمة الشركات هو ملف من الأولويات ايضا لتجنيب الشركات اي مخاطر مستقبلية متعلقة بأعمالهم.

وفي سياق حملة «التنظيف» للسوق التي بدأتها الهيئة قبل عام تقريبا قال الفلاح: ان الهيئة تطبق القانون على اي شركة لا تلتزم بالشروط التي تم وضعها وأنها شطبت شركات عدة على ثلاث مراحل وأنها مستمرة في تطبيق القانون وشطب الشركات غير القادرة على تعديل أوضاعها.

وأوضح الفلاح ان المضاربة امر طبيعي في كل أسواق العالم طالما ظلت في حدود القانون. ويضيف ان اي امر غير قانوني يتم ضبطه في الوقت ذاته ويحال الى التحقيق وتتخذ فيه الاجراءات.

وحول معاناة السوق الكويتي حاليا من جفاف عمليات إدراج شركات جديدة رغم التحسن النسبي للسيولة والمؤشرات، حيث يرجع البعض ذلك الى التشدد في لوائح هيئة أسواق المال، بين الفلاح قائلا: «ان الادراج يعتمد على الشركات الجاهزة والتي تلبي شروط الهيئة وقانونها بأحقيتها في الادراج، ومتى ما تقدمت اي شركة متوافقة فستدرج بكل سهولة ويسر».

«بيتك للأبحاث»: الاقتصاد البحريني سينمو 3٪ في 2013

توقع تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن يحقق الاقتصاد البحريني تباطؤا في النمو بالناتج المحلي الحقيقي من 3,9٪ في 2013 ليصل إلى 3٪، وأن البحرين ستحتاج إلى تأكيد دورها خلال العام الحالي كمركز مالي في المنطقة، لاسيما أن القطاع يساهم بشكل كبير في الناتج الوطني.

وأشار التقرير إلى تقديم الحكومة للبرلمان مشروع ميزانية لمدة سنتين يتوقع تحقيق عجز بمقدار 6,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 و6,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2014، وانخفاضا في الإنفاق العام بمبلغ 3,45 مليارات دينار بحريني (9,2 مليارات دولار) في 2013 و3,54 مليارات دينار بحريني لعام 2014. وفيما يلي التفاصيل: نتوقع أن يحقق الاقتصاد البحريني نموا بنسبة 3٪ على أساس سنوي في 2013.

وقد شهد قطاع السياحة انتعاشا خلال الأشهر الأخيرة (مدعوما بعائدات سباق السيارات فورمولا–1)، وقد نما الاقتصاد البحريني الذي يستند على قطاع الخدمات بصورة رئيسية فقط بنسبة 2,1٪ فقط من حيث القيمة الحقيقية في 2011، وذلك بفضل التحسن الكبير في صافي التجارة، حيث انخفض الطلب المحلي بما يزيد على 6٪ بالنسبة لـ 2011.

إن التوسع المعتدل في إنتاج النفط بالإضافة إلى تعافي قطاع الخدمات هي الأدوات التي من شأنها أن تبقى على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند 3٪ على أساس سنوي في الفترة من 2013 إلى 2015، وهو تقريبا نصف معدل وتيرة النمو التي شهدتها البحرين خلال السنوات الخمس التي سبقت بداية ركود الاقتصاد العالمي، وذلك قبل أن يستعيد الاقتصاد عافيته ليصل إلى معدل نمو بنحو 4,7 على أساس سنوي في 2016 و2017 حينما يؤتي خط الإنتاج الجديد لشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بثماره.

سيتم دفع نمو الصادرات بشكل رئيسي من جانب السلع، حيث يتعين على الصادرات الخدمية المنافسة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر.

وقد وقعت البحرين على صفقة لاستيراد الغاز من روسيا، مما سيسمح لها بالتوسع في إنتاج الألمنيوم.

لكن التباطؤ الذي شهدته اللمسات الأخيرة للصفقة والتأخر في إصدار العقود من أجل بناء محطة للغاز الطبيعي المسال قد نتج عنه أن قمنا بتأخير توقعاتنا حتى يدخل خط الإنتاج الجديد التابع لـ «ألبا» حيز التنفيذ في 2016، وسوف يظل نمو الواردات قويا، نظرا لمحدودية قاعدة الإنتاج المحلي في البحرين.

وقد قدمت وزارة المالية مشروع ميزانية لمدة سنتين (تقر البحرين موازنة سنتين ماليتين متتاليتين في آن واحد) للبرلمان، والتي تتوقع تحقيق عجز بمقدار 6,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و6,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.

وتوقع مشروع الميزانية أن يكون الإنفاق العام بمبلغ 3,45 مليارات دينار بحريني (9,2 مليارات دولار) في 2013 و3,54 مليارات دينار بحريني لعام 2014. والذي يعد انخفاضا عن مستوى الإنفاق في 2012 بمبلغ 3,65 مليارات دينار.

ومع ذلك، فإن هذا الرقم ليس فقط أعلى بكثير من الرقم المرصود لميزانية 2012 وهو 3,37 مليارات دينار (يتضمن أجور إضافية بمبلغ 290 مليون دينار للقطاع العام تم إعلانها بعد وقت قصير من الصدور المبدئي للميزانية)، لكن المملكة لديها أيضا سجل في السنوات الأخيرة من الحد بشكل كبير من الإنفاق في ميزانيتها.

كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين والذي يعد المؤشر الرئيسي لقياس حجم التضخم بصورة طفيفة ليصل إلى 1,9٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2012 من 1,6٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012 نظرا لارتفاع أسعار قطاع الأغذية والمشروبات (والذي يشكل 15,7٪ من سلة أسعار المستهلك) بمقدار 3,4٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2012 من 2,7٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012.

وظلت الأسعار في قطاع الإسكان والمرافق (يشكل 23,5٪ من سلة أسعار المستهلك) دون تغيير عن الشهر السابق.

ومن أجل حماية ارتباط الدينار البحريني بالدولار الأميركي، يتطلب من مصرف البحرين المركزي الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة على الودائع لمدة أسبوع، بشكل يتماشى تقريبا مع أسعار الفائدة الأميركية.

ونظرا للمخاوف بشأن حدوث تباطؤ في الإقراض المصرفي المحلي، فمن المرجح أن يظل معدل الفائدة منخفضا حتى يقوم مجلس الاحتياطي الاتحادي برفع أسعار الفائدة لديه، والذي نتوقع حدوثه في 2015.

وقد حافظ المصرف المركزي على معدلات الفائدة منخفضة في عامي 2011 و2012 للمساعدة في تحفيز الاقتصاد وسيحافظ على الائتمان المتاح لتجنب تدهور القطاع التجاري.

كما إن النمو المتواضع للاقتصاد البحريني بالإضافة إلى استمرار انخفاض معدلات التضخم في البحرين يعنيان أنه من غير المرجح أن يبدأ في رفع أسعار الفائدة قبل الولايات المتحدة.

«الجمان»: «مدينة الكويت» تخفض ملكيتها في «السلام»

رصد مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية تنوعا في حركة الملكيات المعلنة ما بين الرفع والخفض والدخول في والخروج من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 31–01–2013، وذلك بإجمالي 9 حركات.

وقال «الجمان» ان الملكيات المعلنة ارتفعت في شركتين، حيث رفعت «خليج ت» حصتها في «أرجان» بمقدار 0,808 نقطة مئوية من 17,572٪ إلى 18,380٪، كما رفع شاكر هاشم سيد محمد العلوي حصته في «أجوان» بمقدار 0,924 نقطة مئوية من 6,316٪ إلى 7,240٪، وفي المقابل، تمت ثلاث حركات لخفض الملكيات المعلنة كان في مقدمتها خفض عصام يوسف جناحي لحصته في «تمويل خليج» بمقدار 2,690 نقطة مئوية من 12,050٪ إلى 9,360٪، تلاها خفض شركة مدينة الكويت القابضة لحصتها في «السلام» بمقدار 1,130 نقطة مئوية من 61,580٪ إلى 60,450٪، ثم خفض «التخصيص» حصتها في «البناء» بمقدار 0,500 نقطة مئوية من 34,000٪ إلى 33,500٪، وذلك خلال الأسبوع المنتهي في 31–01–2013.